مذكرة تفاهم
في مجال تحديث الإدارة العمومية (العامة)
بين وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (المملكة المغربية)
و وزارة تطوير القطاع العام (المملكة الأردنية الهاشمية)

-***-

إن وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (المملكة المغربية) ووزارة تطوير القطاع العام (المملكة الأردنية الهاشمية) و المشار إليهما فيما بعد ب " الطرفين "،

- انطلاقا من الروابط الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين، وإيمانا منهما بفعالية وحتمية التعاون المشترك بينهما،
- و رغبة منهما في توطيد أواصر التعاون، و إثراءه وتوسيعه في المجال الإداري والتنمية الإدارية،
- واقتناعا منهما بالدور المهم الذي يلعبه تحديث الإدارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلديهما ،

قد اتفقتا على مايلي:

المادة الأولى:
محالات التعاون

يتفق الطرفان على التعاون في الميادين الآتية :

- تطوير الخدمات العمومية (العامة)
- تبسيط المساطر (الإجراءات) الإدارية، خاصة عن طريق تقوية استعمال التقنيات الحديثة في التدبير والتسيير (الإدارة والتنظيم)،
- دعم الحكامة (الحوكمة) الجيدة عن طريق تحسين علاقة الإدارة مع المتعاملين معها والرفع من جودة الخدمات وتخليق (استحداث) المرافق العامة ،
- تقريب الإدارة من المواطنين والمقاولات (القطاع الخاص) ودعم اللاتمركز الإداري،

- تثمين الرأسمال البشري ورفع قدراته وكفاءاته عن طريق التكوين (التدريب) ،
- البنيات الإدارية (هيكلة الجهاز العمومي)،

المادة الثانية:
تبادل الخبرات والزيارات

أ- يعمل الطرفان على تبادل الخبراء والمستشارين، حسب حاجياتهم، على أن يلتزم كل منهما بتحديد نوع الخبرة أو الاستشارة المطلوبة وطبيعة المهام المطلوب تنفيذها ومدتها،

ب – يقوم الطرفان بتنظيم زيارات ميدانية ومتبادلة للمسؤولين المختصين في مجال تحديث الإدارة العمومية (العامة) للتعرف على تجربة كلا البلدين والاطلاع على خبراتهما،

ج – يعمل الطرفان على تبادل الدعوات لحضور المؤتمرات والندوات واللقاءات وورشات العمل التي ينظمها كل منهما في بلده في المجالات ذات الصلة بموضوع تحديث الإدارة العمومية (العامة)،

د – يتبادل الطرفان خبراء واختصاصيين لإنجاز أبحاث أو المشاركة في إعداد دراسات متخصصة تهدف إلى تحديث الإدارة العمومية (العامة) في مجالات نظم المعلومات والتدبير التوقعي للوظائف (تخطيط الموارد البشرية) وتقييم السياسات العمومية (العامة) وتخليق (استحداث) الحياة العامة.

المادة الثالثة:
تدريب الموظفين

أ- يحث الطرفان المدرسة الوطنية للإدارة (المملكة المغربية) ومعهد الإدارة العامة (المملكة الأردنية الهاشمية) على التعاون بينهما في مجال التدريب وتبادل الخبرات والاستشارات وكذلك الوثائق والمنشورات،

ب- يتم التنسيق بين الطرفين للإستفادة من تبادل المعرفة في مجالات تخصصية حسب احتياجات تنفيذ البرامج التدريبية في كلا المؤسستين.

المادة الرابعة:
المتابعة والتنسيق

أ- تشكل بين الطرفين لجنة دائمة مشتركة تتولى المهام التالية:

- إعداد برنامج التعاون في مجال تحديث الإدارة العمومية (العامة)،
- تحديد الآليات المناسبة لتنفيذ هذا البرنامج،
- متابعة وتقييم مستوى التنفيذ واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتنفيذ هذا البرنامج،

ب- تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها الدورية كل سنتين أو عند الضرورة وذلك بالتنسيق بين الجانبين،

ج- يقدم الطرفان التسهيلات اللازمة لاستقبال الموفدين وترتيب إقامتهم،

المادة الخامسة
المقتضيات الختامية

أ- تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها، وتبقى سارية المفعول لمدة غير محدودة ما لم يبد أحد الطرفين ، كتابة ، رغبته في إنهاء العمل بها ثلاثة أشهر قبل تاريخ الإنهاء.

ب- تلغي هذه المذكرة وتحل محل بروتوكول التعاون في الميدان الإداري الموقع بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة المملكة المغربية بالرباط بتاريخ 16 يونيو 1998

حررت هذه المذكرة و وقعت في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 18 نوفمبر 2014 في نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية .

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بالمملكة المغربية

م. محمد مبديع

وزير تطوير القطاع العام بالمملكة الأردنية الهاشمية

د. خليف الخوالده